

## حقوق الإنسان والمرأة الحامل في أونتاريو

يعتبر التمييز ضد المرأة لمجرد كونها حامل، أو كانت حاملاً أو أنجبت طفلاً، أمراً مخالفاً للقانون بموجب قانون حقوق الإنسان في أونتاريو. إن إجراءات الحماية التي يقدمها قانون حقوق الإنسان تمتد لتشمل مكان العمل، والخدمات والمرافق العامة، والإسكان.

### في الوظيفة

#### المقابلة

لا يحق لرب العمل، بموجب القانون، أن يسألك أثناء المقابلة للحصول على وظيفة، "هل أنت حامل؟"، أو "هل لديك عائلة؟" أو "هل تتوين إنجاب الأطفال؟".

#### في موقع العمل

لا يحق لرب العمل، بموجب القانون، أن يفصلك من الوظيفة، أو يخفض مستواك الوظيفي أو يستغني عن خدماتك (حتى مع إشعار مسبق) بسبب كونك حامل أو قد تصبحين حاملاً.

أنت لك الحق في الحصول على معاملة عادلة عندما تكونين حاملاً أو تتوقعين أن تصبحي حاملاً. كما لك الحق في الاحتفاظ بوظيفتك وعدم حرمانك من الترقية، أو التدريب، أو المشاريع التي تتطلب جهداً عالياً، أو العودة إلى العمل بعد الحمل.

#### احتياجاتك

قد تكون لديك احتياجات معينة لأنك ترغبين في أن تصبحي حاملاً، أو لأنك حامل، أو لأنك قد وضعت طفلك مؤخراً. يجب على أرباب العمل، بموجب القانون، تقديم المساعدة للنساء اللواتي لديهم احتياجات خاصة بسبب الحمل. وهذا ما يطلق عليه "مراعاة الحالة" (accommodation).

يجب على أرباب العمل تغيير واجباتك الوظيفية أو تعديل القواعد المتبعة من أجل صحتك. وهذا قد يتطلب تغييراً في برنامج عملك أو الدورية (shift) التي تعملين فيها، وإعطائك فترات راحة قصيرة خلال يوم العمل، و/أو فترات غياب عن العمل لأسباب صحية أو أية أسباب أخرى. ويحق لرب العمل أن يطلب منك تقديم معلومات تثبت أنك تحتاجين هذه التغييرات في واجباتك الوظيفية أو في برنامج عملك لأسباب طبية.

يتوجب على رب العمل، بموجب القانون، أن يقدم الدليل على "مشقة لا لزوم لها" إذا ما كان سيدعي أنه غير قادر على مراعاة حالتك أثناء الحمل. وهذا يعني أن عليهم إثبات وجود مخاطر صحية أو مخاطر تتعلق بالسلامة ولها علاقة بحملك، أو أن تلبية احتياجاتك الخاصة كامرأة حامل سوف يكون مكلفاً إلى حدٍ يتعارض مع حسن سير العمل.

كما ينطبق عليك أيضاً قانون المعايير الوظيفية (Employment Standards Act). ينص قانون المعايير الوظيفية على منح المرأة إجازة حمل (Pregnancy Leave) مدتها 17 أسبوعاً، تتبعها مباشرة 35 أسبوعاً من إجازة الأمومة (Parental Leave)، أو، إذا لم تأخذ المرأة إجازة الحمل، فإن إجازة الأمومة تصبح 37 أسبوعاً. ولا يستطيع رب العمل أن يقول لك متى تبدأين إجازة الأمومة. يحق لك متابعة العمل، طالما كانت ظروفك الصحية تسمح بذلك، حتى تضعين طفلك، ما لم يكون رب العمل غير قادر على مراعاة احتياجاتك.

إذا أردت الحصول على معلومات تفصيلية عن إجازة الحمل وقانون المعايير الوظيفية، يمكنك أيضاً الاتصال بوزارة العمل، فرع المعايير الوظيفية (Employment Standards Branch)، أو الاتصال هاتفياً على الخط المجاني في مختلف أنحاء مصاطعة أونتاريو 1-800-531-5551. إذا أردت الحصول على معلومات عن مخصصات الأمومة، اتصلي **بإدارة تنمية الموارد البشرية في كندا (Human Resources Development Canada)** أو اتصلي بالرقم 1-2770800-9914 للخدمة باللغة الانجليزية.

## الخدمات والمرافق العامة

يحق لك استعمال الخدمات – بما في ذلك المطاعم، والمحلات التجارية والمناطق العامة مثل مراكز التسوق الكبيرة (Malls) والحدائق العامة – بدون أي تحيز ضدك. كما أنك تتمتعين بحقوق معينة نظراً لكونك أمّاً مرضية. مثلاً يحق لك إرضاع طفلك في مكان عام. لا يحق لأي شخص أن يمنعك من إرضاع طفلك في مكان عام أو أن يطلب منك الانتقال إلى مكان آخر أكثر "عزلة". كما أن منعك من دخول أي مكان مع عربة الطفل أو جعل هذا الأمر مستحيلاً بالنسبة لك قد يعتبر أيضاً مخالفاً للقانون.

## الإسكان

يحق لك استئجار شقة، أو التوقيع على عقد إيجار أو أي عقد آخر، بدون تمييز ضدك. إذا رفض أحدهم تأجير شقة أو غرفة لك لأنك حامل، أو قد وضعت طفلاً، أو قد تصبحين حاملاً، فإن هذا يعتبر مخالفاً للقانون. إن البنائيات التي تُصنّف "للرجال فقط" تعتبر مخالفة للقانون (باستثناء حالات قليلة محددة). ولا يحق للمالكين، بعد أن تضعي طفلك، التهديد بطردك من البناية بسبب "الضحيج". وإذا تصرفوا على هذا الأساس، فإن ذلك يعتبر تمييزاً على أساس الوضع العائلي ويعتبر مخالفاً للقانون. ولا بد من توقع مستوى معيناً من الضحيج من العائلات ذوي الأطفال الصغار، طالما أنك تبذلين جهداً معقولاً للتخفيف من أثر هذا الضحيج على الجيران.

## حماية حقوقك

إذا كنت تعتقدين أن حقوقك قد تعرضت للانتهاك، يمكنك تقديم طلب رسمي إلى محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو للنظر في الأمر.

## تقديم الطلب

تتظر محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو في جميع الطلبات المقدمة لها بموجب قانون حقوق الإنسان في أونتاريو. وتتوصل المحكمة إلى تسوية أمر هذه الطلبات من خلال التحكيم أو التقاضي. اتصلي بالمحكمة من أجل:

- الحصول على استمارة الطلب لتقديم الإدعاء بالتمييز
- الدليل للمساعدة على تعبئة الاستمارة الخاصة بتجربة التمييز التي تعرضت لها
- معلومات عن مسار تقديم الطلب للنظر في معاملة التمييز ضدك

Human Rights Tribunal of Ontario

655 Bay Street, 14<sup>th</sup> floor

Toronto, ON M7A 2A3

هاتف (تورنتو): 326-1312 (416) مجاناً: 1-866-598-0322

للمعوقين سمعياً (تورنتو): 326-2027 (416) للمعوقين سمعياً (مجاناً): 1-866-607-1240

فاكس: 326-2199 (416) فاكس (مجاناً): 1-866-355-6099

www.hrto.ca

## الحصول على المساعدة

إذا تعرضت للتمييز ضدك وكنت بحاجة للمساعدة القانونية من أجل التقدم بطلب إلى محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو أو الحصول على مشورة قانونية للتوصل إلى حل لمشكلة تتعلق بالتمييز بموجب قانون حقوق الإنسان، اتصل بالمركز القانوني لدعم حقوق الإنسان.

Human Rights Legal Support Centre  
400 University Avenue, 7<sup>th</sup> Floor  
Toronto, ON M7A 1X8

هاتف: (416) 314-6266 مجاناً: 1-866-625-5179

للمعوقين سمعياً: (416) 314-6651 للمعوقين سمعياً مجاناً: 1-866-612-8627

[www.hrlsc.on.ca](http://www.hrlsc.on.ca)

إذا أردت ترتيب مقابلة شخصية، يجب أن تتصلي بنا هاتفياً على الأرقام المذكورة أعلاه. إذا كنت تقيم خارج منطقة تورنتو الكبرى، اتصل بنا وسوف نبحث معك كيفية تلبية احتياجاتك. سوف نبذل أقصى جهد ممكن لتقديم الخدمة المناسبة لك في مجتمعك المحلي. نستطيع تقديم خدماتنا في أكثر من 140 لغة.

## المزيد من المعلومات

تتوفر لدى مفوضية حقوق الإنسان في أونتاريو معلومات عامة عن قانون حقوق الإنسان. انظري، بشكل خاص، الوثائق المتعلقة بالحمل والرضاعة والوضع العائلي على موقع الانترنت الخاص بالمفوضية: [www.ohrc.on.ca](http://www.ohrc.on.ca)

Ontario Human Rights Commission  
180 Dundas Street W., 7<sup>th</sup> Floor  
Toronto, ON M7A 2R9

هاتف (تورنتو): (416) 326-9511

مجاناً: 1-800-387-9080

للمعوقين سمعياً (تورنتو): (416) 314-6526

للمعوقين سمعياً (مجاناً): 1-800-308-5561

---

تم إعداد هذه الوثيقة من طرف مركز الدعم القانوني لحقوق الإنسان بالتعاون مع التحالف للحصول على الخدمات المجتمعية والصحية متعددة الثقافات (Access Alliance Multicultural Health & Community Services) (2009).



مركز الدعم  
القانوني لحقوق الإنسان